

Distr.: General
11 April 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والستون
البند ١٣٠ من جدول الأعمال
التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات
الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي

تقرير الأمين العام

موجز

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اتخذت الجمعية العامة القرار ١٢٣/٦٥ بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي. ويستند القرار إلى العلاقة المؤسسية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي التي تطورت عبر العقد الماضي ويوصي بإيجاد عنصر برلماني أكثر هيكلية في عمل الأمم المتحدة.

وفي هذا القرار، قررت الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والستين بندا قائما بذاته معنونا "التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي". وبتعديل عنوان البند وإضافة البرلمانات الوطنية والتشديد على التفاعل وليس التعاون، أعربت الدول الأعضاء عن رغبتها في استكشاف السبل التي تستطيع بها البرلمانات الوطنية أن تسهم بعمق أكبر في عمل الأمم المتحدة. وتؤكد الصياغة أن الاتحاد البرلماني الدولي، وهو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية، سوف يواصل الاضطلاع بدور محوري في تعزيز هذه العلاقة.



ويصنف هذا التقرير بعض طرائق وأمثلة التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي مغطيا الفترة الممتدة منذ اتخاذ القرار الصادر في عام ٢٠١٠. ويقدم التقرير أيضا توصيات بشأن كيفية قيام منظومة الأمم المتحدة بالتعامل على نحو أكثر انتظاما مع البرلمانات الوطنية في مجالات محددة. وترد في مرفق هذا التقرير قائمة شاملة بالأنشطة التي جرى الاضطلاع بها خلال هذه الفترة.

أولا - مقدمة

- ١ - عملت الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي على توثيق أوامر التعاون فيما بينهما منذ أبرمت المنظمتان اتفاق تعاون في عام ١٩٩٦. وما فتئت هذه العلاقة، التي عززها إعلان الألفية الداعي إلى تقوية أوامر التعاون، تتخذ شكلا تصطبغ بطابع مؤسس متزايد، حيث منحت الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب الدائم.
- ٢ - والاتحاد البرلماني الدولي هو المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. ويحظى ١٥٩ برلمانا بعضوية هذه المنظمة والمشاركة في أنشطتها. ويسهم الاتحاد البرلماني الدولي في تقوية البرلمانات وبناء قدراتها في مجال التصويت ومساءلة الحكومات.
- ٣ - ويعزز الاتحاد البرلماني الدولي المزيد من المشاركة الدولية للبرلمانات. ويعمل الاتحاد على إضفاء بعد برلماني على التعاون الدولي، ويدعم الشفافية والمساءلة على الصعيد العالمي، ويحشد جهود البرلمانات من أجل مواجهة التحديات العالمية الكبرى. ولا شك أنه في ظل نظام دولي قائم بشكل متزايد على مبادئ سيادة القانون والحوكمة الديمقراطية، تُعد المشاركة البرلمانية مشاركة أصلب على الصعيد الدولي أمرا مرغوبا فيه من أجل تحديد الحلول الممكنة للقضايا العالمية الكبرى والعمل على تنفيذها.
- ٤ - ويخدم التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي غرض زيادة في حشد تأييد برلماني أكبر للأمم المتحدة ولتنفيذ الاتفاقات المتعددة الأطراف. كذلك يضيف هذا التعاون منظورا برلمانيا فريدا على ما تجرته الأمم المتحدة من مشاورات وما تتخذه من قرارات بشأن القضايا العالمية الكبرى التي يشهدها العصر. وفي نهاية المطاف، يساعد تعزيز التفاعل بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي في سد هوة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

ثانيا - التفاعل السياسي بين البرلمانات والأمم المتحدة في إطار الاتحاد البرلماني الدولي

- ٥ - منذ عام ٢٠١٠، استمرت جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي في إتاحة فرص لكبار مسؤولي الأمم المتحدة للتعامل مع نطاق واسع من المشرعين بشأن القضايا العالمية ذات الصدارة على جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد حضر الأمين العام ورئيس الجمعية العامة وكبار مسؤولي الأمانة العامة للأمم المتحدة ورؤساء الوكالات المتخصصة والممثلون السامون، في جمعيات الاتحاد البرلماني الدولي، لإذكاء الوعي بالاجتماعات الكبرى الجارية في الأمم المتحدة وحشد التأييد السياسي لها.

التفاعل مع كبار مسؤولي الأمم المتحدة

٦ - ألقى الأمين العام كلمة رئيسية في افتتاح الدورة ١٢٥ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في برن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وفي ملاحظاته، لفت الأمين العام الانتباه إلى الحاجة إلى مزيد من المساءلة السياسية وشجّع على مشاركة برلمانية قوية في العملية المفوضية إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو+٢٠) في عام ٢٠١٢.

٧ - وحضر رئيس الجمعية العامة الدورة ١٢٤ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في مدينة بنما في نيسان/أبريل ٢٠١١، وشارك خلالها في نقاش مع رؤساء برلمانات وقادة برلمانيين بشأن الحوكمة الاقتصادية العالمية. وفي الدورة نفسها، طرحت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أولويات الهيئة الجديدة التابعة للأمم المتحدة. وناقشت سبل التعاون مع البرلمانات والبرلمانيين بغرض النهوض بالمساواة بين الجنسين والتمكين السياسي للمرأة. وحضر المديران التنفيذيان لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان الدورة ١٢٦ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في كمبالا في نيسان/أبريل ٢٠١١ وناقشا القضايا المتعلقة بصحة الأم والطفل، والتنمية المستدامة، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقانون.

٨ - وخلال انعقاد الجمعيات، اعتمدت البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي قرارات بشأن القضايا العالمية التي تواجه المجتمع الدولي. وإذ تعبّر هذه القرارات عن آراء أعضاء الأغلبية والمعارضة من أغلب برلمانات العالم، فهي توفر إسهاما سياسيا فريدا في عمل الأمم المتحدة. وتحدد القرارات أيضا التدابير التي يمكن للبرلمانات اتخاذها دعما لجهود الأمم المتحدة وهي تؤخذ مرة أخرى إلى البرلمانات لمزيد من النظر والمتابعة. وقد عممت القرارات في الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية في إطار البنود ذات الصلة من جدول الأعمال.

٩ - وعالجت القرارات المعتمدة مؤخرا الاستجابة الإنسانية للكوارث الطبيعية في باكستان والصومال، ومنع العنف الانتخابي وتعزيز الانتقال السلس للسلطة، والشفافية والمساءلة في تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية، وتقوية الإصلاح الديمقراطي في الديمقراطيات الناشئة بما في ذلك في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والتنمية المستدامة ومواجهة التغيير الديمغرافي، وإعادة توزيع السلطة والثروة، وصحة الأم والطفل.

١٠ - وتكرر لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الأمم المتحدة على الصعيد العالمي الممارسات التي وضعتها بعض البرلمانات، مثل البرلمان الألماني، بإنشاء لجنة مكرسة لمعالجة المسائل المتعلقة بالأمم المتحدة. واستمرت اللجنة في عقد جلسات استماع مع مسؤولي الأمم المتحدة ومناقشة المساهمة البرلمانية في اجتماعات الأمم المتحدة وصياغتها. وقام المشرعون ممن

حضرُوا دورات اللجنة باستعراض التدابير المتخذة في البرلمانات لتنفيذ الالتزامات الدولية. وتضمنت دورة اللجنة لعام ٢٠١١ نقاشات عن نزع السلاح النووي، والتنوع الثقافي وتحالف الحضارات، والتنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الأخضر، ومتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، والدورة السابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ.

ثالثاً - إدماج شواغل البرلمانات في الاجتماعات الكبرى للأمم المتحدة

١١ - أدى الاتحاد البرلماني الدولي دوراً رئيسياً في تنظيم الجانب البرلماني للمؤتمرات العالمية الكبرى. وقد كان لهذا الجانب قيمة جليّة، حيث أثمرت أعمال تلك المؤتمرات ويمكن من مراعاة الآراء والشواغل البرلمانية في أعمالها ونتائجها. وأسهم في تعبئة الدعم السياسي اللازم لتنفيذ نتائج تلك المؤتمرات. واعترافاً بذلك، قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٢٣/٦٥، أن تشترك مع الاتحاد البرلماني الدولي بصورة أكثر منهجية في تنظيم الاجتماعات التداولية الرئيسية للأمم المتحدة واستعراض الالتزامات الدولية وإدماج عنصر برلماني فيها والمشاركة فيها.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أسهمت البرلمانات في عدد من اجتماعات الأمم المتحدة، مثل الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١١ (نيويورك)، ومؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً (اسطنبول)، والدورتين السابعة عشرة والثامنة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (كانكون، المكسيك، وديربان، جنوب أفريقيا)، والحدث البرلماني السنوي بمناسبة الدورة ٥٦ للجنة وضع المرأة (نيويورك).

١٣ - واصطبغت كل هذه الاجتماعات بعدد من السمات المشتركة: فقد شجّع البرلمانيون على الانضمام لوفودهم الوطنية إلى تلك الاجتماعات؛ ونظّم اجتماع برلماني بموازاة مع المؤتمر الرئيسي للأمم المتحدة؛ وقُدّمت مساهمة برلمانية رسمية في عملية الأمم المتحدة، وروعت بدرجات متفاوتة في الوثائق الختامية ذات الصلة.

المسار البرلماني لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً

١٤ - تبرز المساهمة البرلمانية في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً بوصفها ممارسة جيدة جديدة بالتركاز والمزيد من التطوير في المستقبل. وجرت هذه المساهمة على مدار فترة زمنية ممتدة، وتضمنت عدة أبعاد في وقت واحد، وجمعت بين عناصر سياسية

وعملية يعزز بعضها بعضا. وبدأت هذه المساهمة في وقت مبكر للغاية وتم تنظيمها كمسار برلماني واضح المعالم ضمن العملية الحكومية الدولية الأوسع.

١٥ - وبمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي، شاركت البرلمانات مباشرة وقدمت إسهاماتها في عمليات استعراض التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً للتعقد ٢٠٠١-٢٠١٠. وبموازاة العملية الوطنية، أجرى الاتحاد البرلماني الدولي مشاورات مع أعضاء البرلمان للحصول على آرائهم بشأن الاتفاق الجديد المتعلق بالتعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وشارك الاتحاد البرلماني الدولي في اجتماعات الأفرقة المشتركة بين الوكالات التي نظمها مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بغرض تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة دعماً للعملية التحضيرية للمؤتمر، كما تابع الاتحاد المفاوضات الحكومية الدولية، حيث طرح وجهات النظر البرلمانية التي تمخضت عنها المشاورات.

١٦ - ومع تقدم التحضيرات لمؤتمر اسطنبول، شجع الممثل السامي والحكومة المضيئة مشاركة المشرعين من أقل البلدان نمواً من أحزاب الأغلبية والمعارضة على السواء، بوصفهم أعضاء في وفودهم الوطنية للحدث الرئيسي للأمم المتحدة في اسطنبول. وعقد كلٌّ من الاتحاد البرلماني الدولي والأمم المتحدة وبرلمان البلد المضيف منتدى برلمانياً خلال مؤتمر اسطنبول. وأتاح المنتدى إحاطة زهاء ٢٠٠ برلماني علماً بالعناصر الرئيسية للاتفاق الدولي الجديد.

١٧ - ونتيجة لذلك، تضمنت الوثيقة الختامية، وللمرة الأولى، أحكاماً قوية ترمي إلى كفالة الملكية الوطنية لبرنامج عمل اسطنبول ومتابعته تنفيذه من قبل البرلمانات الوطنية. وتم إعداد مقترح مشروع مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي لفترة خمس سنوات دعماً لتعميم برنامج العمل عن طريق البرلمانات، وهو ينتظر الآن تنفيذه ريثما يتم الحصول على التمويل اللازم.

١٨ - ويوفر منتدى التعاون الإنمائي لأصحاب المصلحة المتعددين، والذي يمكن أن يشارك فيه البرلمانيون مع ممثلي الحكومات والمجتمع المدني والسلطات المحلية وعدد من أخصائيي التعاون الإنمائي الآخرين، إطاراً آخر للإنصات لشواغل البرلمانات في الأمم المتحدة. وبمساعدة الاتحاد البرلماني الدولي، أتاحت اجتماعات منتدى التعاون الإنمائي المنعقدة في عام ٢٠١١ وفي الربع الثاني من عام ٢٠١٢ (مالي، لكسمبرغ، أستراليا) فرصاً للبرلمانيين لمناقشة مسائل مثل كيفية تحسين تحديد أهداف المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، وكيفية الاستفادة منها لتعزيز فعالية التنمية، وكيفية جعلها تتسق مع جدول أعمال التنمية المستدامة. وقد

ساعدت مساهمة البرلمانين السياسية من عدة أوجه في تكملة المداولات التي يغلب عليها الطابع الفني. والأهم هو أن مشاركة البرلمانات في المنتدى ساعدت في إذكاء الوعي بدور البرلمانات في مراقبة الالتزامات المتعلقة بالمعونة وما يتصل بذلك من عمليات المساءلة على الصعيدين الوطني والعالمي.

١٩ - ومنذ عدة سنوات والاتحاد البرلماني الدولي يشترك مع مكتب رئيس الجمعية العامة في عقد جلسات الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة. وترمي جلسات الاستماع إلى تعزيز التفاعل بين البرلمانين والدبلوماسيين ومسؤولي الأمم المتحدة والأكاديميين بشأن القضايا ذات الصدارة على جدول الأعمال الدولي. ويجري تعميم التقارير الموجزة عن جلسات الاستماع في الجمعية العامة وفي البرلمانات الوطنية على السواء. وقد ركزت أحدث جلسات الاستماع البرلمانية، والمنعقدة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، على المساءلة السياسية من أجل عالم أكثر سلاماً وازدهاراً. وتناولت جلسة الاستماع طرائق تحقيق مشاركة أكثر فعالية للشباب والمجتمع المدني، وشفافية الميزانية، ودور الجمعية العامة في تعزيز المساءلة السياسية العالمية.

رابعا - الإشراف البرلماني على الالتزامات الدولية

٢٠ - على مدى العقد الماضي، ارتكزت الجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي الرامية إلى إعطاء بُعد برلماني لعمل الأمم المتحدة على الوعي المشترك بالدور الحيوي الذي تضطلع به البرلمانات وأعضاؤها في كفالة احترام التعهدات الدولية وتنفيذها. ويمكن للبرلمانات الاستعانة بطائفة واسعة من الأدوات الموجودة في متناولها لضمان تجسيد المبادئ والالتزامات الواردة في مختلف الصكوك الدولية في القوانين والسياسات والإجراءات والبرامج والميزانيات الوطنية.

٢١ - وعلى مر السنوات، عملت عدة وكالات وهيئات تابعة للأمم المتحدة عن كثب مع الاتحاد البرلماني الدولي لوضع كتيبات وأدلة وأدوات أخرى لفائدة البرلمانين، تركز على الالتزامات الدولية الرئيسية. وشملت المواضيع المتطرق إليها القانون الإنساني الدولي، وحماية اللاجئين، وحقوق الطفل، والرقابة الديمقراطية على القطاع الأمني، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقضاء على التمييز ضد المرأة، والميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والاتجار بالبشر، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والقانون. وقد تُرجم كثير من هذه المنشورات إلى عدة لغات، مما ساعد على تبني ممارسات جيدة واعتماد إصلاحات تشريعية وأشكال أخرى من العمل البرلماني الذي يعزز التعهدات الدولية.

٢٢ - وبالعامل مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ساعد الاتحاد البرلماني الدولي على تمكين البرلمان في ما يتعلق باستعراض التعهدات الدولية على الصعيد الوطني. واعترافاً بهذا العمل، تشجع الجمعية العامة في قرارها ١٢٣/٦٥ الاتحاد البرلماني الدولي على تعزيز إسهامه في نظام هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتصل بالاستعراض الدوري الشامل لمدى وفاء الدول الأعضاء بالالتزامات والتعهدات في مجال حقوق الإنسان. وتقدم التجربة المكتسبة فيما يتعلق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة رؤى قيمة بخصوص سبل المضيّ قدماً بهيئات معاهدات الأمم المتحدة وآليات الاستعراض الأخرى.

المشاركة البرلمانية في عمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

٢٣ - تجلّت أنجح أشكال الرقابة البرلمانية على الالتزامات الدولية حتى الآن في سياق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويعمل الاتحاد البرلماني الدولي مع برلمانات البلدان قيد الاستعراض بغية تمكينها من المشاركة في عملية الاستعراض، وتقديم إسهاماتها في التقرير الوطني، وحضور دورة اللجنة وتلقي استنتاجاتها لينظر فيها البرلمان ويتخذ إجراءات بشأنها.

٢٤ - وتقوم اللجنة حالياً برصد ممنهج لمستوى المشاركة البرلمانية في عملية إعداد التقارير، وتتلقى تقارير الاتحاد البرلماني الدولي في كل دورة من دوراتها. كما أنها غدت تعتمد بانتظام توصية بأن تتلقى البرلمان نسخة من استنتاجاتها، وقد اعتمدت بياناً يوصي بأن تكفل الدول الأطراف المشاركة التامة للبرلمان وأعضائه في عملية الإبلاغ والتنفيذ التام للاتفاقية وبروتوكولها.

خامساً - البرلمانات والأمم المتحدة على الصعيد الوطني

٢٥ - واصل الفريق الاستشاري الذي أنشأته لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الأمم المتحدة دراسة مدى تنفيذ المبادرة الإصلاحية المعنونة "توحيد الأداء"، وما تحقق من اتساق المنظومة على الصعيد الوطني. وفي أعقاب البعثات الميدانية التي توجه الفريق الاستشاري إلى جمهورية ترازيا المتحدة (٢٠٠٨) وفييت نام (٢٠٠٩)، توجه في بعثة ثالثة إلى غانا وسيراليون في أيار/مايو ٢٠١١، وأصدر تقريراً يتضمن توصيات موجهة إلى البرلمانات وإلى الأمم المتحدة حول كيفية تيسير مشاركة برلمانية أكبر في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٢٦ - وقد أكدت استنتاجات البعثات الميدانية ما توصل إليه الاستقصاء البرلماني العالمي لعام ٢٠١٠ من نتائج عُرضت على المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات، وتجلّت في بيانه

الختامي. وفي حين شهد التواصل البرلماني مع الأمم المتحدة تزايداً مطرداً على مر السنوات، لا تزال هناك إمكانية للمزيد من التفاعل بين البرلمانات والأمم المتحدة على الصعيد الوطني.

٢٧ - وتتسم مشاركة البرلمانات الوطنية في وضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية بأهمية خاصة. وقد كثفت بعض أفرقة الأمم المتحدة القطرية اتصالاتها بالقيادات البرلمانية واللجان المختارة في محاولة لإشراك البرلمان في الآليات الوطنية للتشاور والتقييم والتصديق، وهي ممارسة جيدة ناشئة تقدم مثالا مشجعاً ينبغي الاقتداء به في أماكن أخرى.

٢٨ - وقد عمل الاتحاد البرلماني الدولي مع العديد من المكاتب القطرية للأمم المتحدة أثناء تنفيذ ما يفوق ٢٠ برنامجاً للمساعدة التقنية، الرامية إلى تعزيز قدرات وهياكل البرلمانات الوطنية في أفغانستان، والإمارات العربية المتحدة، وباكستان، وتايلند، وتوغو، وتيمور ليشتي، والجزائر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وجنوب السودان، ورواندا، والسودان، وسيراليون، وسيشيل، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفلسطين، وفييت نام، وكمبوديا، والكونغو، وليبيريا، وملديف. واستفاد الاتحاد البرلماني الدولي من خبرة أعضائه وحنكتهم الجماعية، وهما مقومان فريدان يساعده على بناء قدرات البرلمانات وتشجيع الممارسات الديمقراطية السليمة.

البرلمانات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية

٢٩ - تتيح المبادرة الإصلاحية المعنونة "توحيد الأداء" فرصة لزيادة الاتساق والفعالية فيما يتعلق ببناء قدرات البرلمانات الوطنية ومدتها بالمعونة الإنمائية. فكثيراً ما تقوم برامج المساعدة البرلمانية على مبدأ العرض بدل أن تستجيب للطلب، مما أدى إلى تجزئتها وعدم امتلاك زمام المبادرة فيها وضعف الالتزام بها وقلة نتائجها. لذلك ينبغي إشراك البرلمانات بقدر أكبر في الجهود الرامية إلى المواءمة بين البرامج الإنمائية والأولويات التي تحددها السلطات الوطنية.

٣٠ - وتشكل حالة غانا مثلاً إيجابياً لفريق قطري تابع للأمم المتحدة يعمل مع برلمان وطني بطريقة يقتدى بها، حيث إن "شراكة البرلمان والأمم المتحدة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية"، الموقعة في آب/أغسطس ٢٠١٠ بين البرلمان ورؤساء ١٤ من وكالات الأمم المتحدة في البلد، أسهمت في زيادة تنظيم التعاون بين الأمم المتحدة والوزارات الحكومية واللجان البرلمانية المختارة، بغية تعزيز التدابير التشريعية وتحقيق تكامل السياسات واستعراضها في مختلف الميادين ذات الصلة بالأهداف الإنمائية للألفية.

سادسا - التوصيات

٣١ - يتراوح تفاعل الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي بين ما هو سياسي وما هو تشغيلي، ويمس كافة مجالات السياسات العامة تقريبا. وقد تطورت طرائق التفاعل لتشمل عدة نُهج ابتكارية. وإذ يتطلع الأمين العام إلى مواصلة تطوير هذا التفاعل، يود أن يقدم التوصيات التالية.

٣٢ - يمكن لمنظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء أن تعمل بمزيد من الانتظام على تيسير وجود عنصر برلماني قوي في أهم الاجتماعات الدولية، بعد الممارسة الجيدة التي اتبعت مؤخراً في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً.

٣٣ - ويمكن للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أن يسعيا إلى توثيق الارتباط بين جلسات الاستماع البرلمانية السنوية وبين أهم الاجتماعات التداولية والتفاوضية التي تجري في الأمم المتحدة، بما في ذلك الإعداد لمؤتمراتها العالمية. وهكذا، يمكن أن تكون لنتائج جلسات الاستماع البرلمانية فائدة أكبر في تقديم إسهام برلماني إلى مثل هذه المشاورات وفي الوثائق الختامية.

٣٤ - ينبغي للدول الأعضاء أن تشجع برلماناتها على الإسهام في صياغة تقارير الدول الأطراف إلى هيئات معاهدات الأمم المتحدة، وإلى مجلس حقوق الإنسان، وأن تشاركها أيضا في متابعة توصيات هذه الهيئات. وينبغي لهيئات معاهدات الأمم المتحدة أن تضع طرائق للتعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمانات الوطنية، على شاكلة التعاون القائم في السنوات الأخيرة بين الاتحاد البرلماني الدولي واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والبرلمانات الوطنية التي توجد بلدانها قيد الاستعراض.

٣٥ - أما الممارسة الجيدة الناشئة التي تسعى الأمم المتحدة إلى اتباعها على المستوى القطري بتعزيز الاتصالات في جانبها الموضوعي بالقيادات البرلمانية واللجان المختارة في محاولة لإشراك البرلمان في الآليات الوطنية للتشاور والتقييم والتحقق، فهي تقدم مثالا مشجعا ينبغي الاقتداء به في أماكن أخرى.

٣٦ - وعلى المستوى القطري، يمكن للأمم المتحدة أن تعزز استفادتها من الخبرة الفريدة للاتحاد البرلماني الدولي وأعضائه من البرلمانات في تقوية المؤسسات البرلمانية، خاصة في البلدان الخارجة من النزاعات و/أو التي تشهد عمليات لإرساء الديمقراطية.

٣٧ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٣/٦٥، ينبغي عقد اجتماع سنوي منتظم بين مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق والإدارة العليا للاتحاد البرلماني

الدولي، من أجل تبادل الرأي في المسائل المتعلقة بزيادة الاتساق بين عمل المنظمين والحصول على أقصى قدر ممكن من الدعم البرلماني للأمم المتحدة؛

٣٨ - ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة ذاتها أن تعمل على نحو وثيق واستباقي مع لجنة الاتحاد البرلماني الدولي لشؤون الأمم المتحدة وفريقها الاستشاري من أجل فحص الدروس المستفادة، وتحديد الممارسات الجيدة، والزيادة في تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي.

٣٩ - ويمكن عقد اتفاق جديد للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي يستعاض به عن الاتفاق المتقادم المبرم سنة ١٩٩٦، تمشيا مع التطورات التي شهدتها السنوات الخمس عشرة الماضية.

٤٠ - وعلى ضوء الشراكة المتنامية بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي، قد تود الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تواصل استكشاف طرائق ومنافع هذا التفاعل، وأن تواصل إدراج هذا الموضوع كبنء مستقل في جدول أعمالها.

قائمة الأنشطة المشتركة التي اضطلعت بها الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠

أولا - الديمقراطية وحقوق الإنسان

١ - تم إصدار التقرير البرلماني العالمي، وهو منشور مشترك بين الاتحاد البرلماني الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في نيسان/أبريل ٢٠١٢. ويركز التقرير، وهو ثمرة عامين من البحث المكثف بمشاركة عدد كبير من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد، على تطور العلاقة بين المواطنين والبرلمانات. ويسعى إلى الاستفادة من خبرات المؤسسات وفرادى السياسيين لتحديد التحديات القائمة وضغوط الجمهور، وتقديم أمثلة عن الممارسة السليمة لتلبية توقعات المواطنين على نحو أفضل.

٢ - وانعقدت جلسة الاستماع البرلمانية المشتركة السنوية بين الأمم المتحدة والاتحاد بشأن موضوع "تعزيز المساءلة السياسية من أجل عالم يسوده السلام والازدهار"، في نيويورك في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١. وحضر الجلسة أكثر من ١٨٠ من أعضاء البرلمانات والموظفين الفنيين، وتم التركيز فيها على مسائل تتعلق بدور الأمم المتحدة في تعزيز المساءلة العالمية، ومشاركة الشباب في العملية الديمقراطية، وتعزيز الصلات بين المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، فضلاً عن الممارسات الجيدة من أجل شفافية الميزانية.

٣ - وتم الترويج على نطاق واسع لليوم الدولي للديمقراطية في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لدى البرلمانات عن طريق سلسلة من المناسبات والمنشورات، بناءً على طلب الاتحاد. وأفاد أكثر من ٣٥ برلماناً وطنياً ومنظمة برلمانية إقليمية عن أنشطتها ومبادراتها للاحتفال باليوم الدولي للديمقراطية.

٤ - وعقدت إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة بشأن موضوع تعزيز الديمقراطية، شارك فيها الاتحاد وساهم في الدورات المكرسة للمساواة بين الجنسين والديمقراطية (أيار/مايو ٢٠١١)، وحقوق الإنسان والديمقراطية (تموز/يوليه ٢٠١١).

٥ - ونظمت الأمم المتحدة والاتحاد عبر المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان المؤتمر العالمي للبرلمانات الإلكترونية للعام ٢٠١٠، في جوهانسبورغ، جنوب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ومن بين المواضيع التي تناولها المؤتمر العلاقات بين البرلمانات ووسائل الإعلام في إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة. وتلت

مؤتمر جوهانسبورغ جلسة مشتركة دولية بشأن "تحقيق المزيد من الشفافية في التشريعات باستخدام معايير المستند المفتوح" عقدت في كونغرس الولايات المتحدة في واشنطن العاصمة، في شباط/فبراير ٢٠١٢.

٦ - وعُقد منتدى برلماني بشأن "التحدي الثلاثي لأمن الفضاء الإلكتروني: المعلومات والمواطنون والهياكل الأساسية" في جنيف، في أيار/مايو ٢٠١١، ونُظم في إطار المركز العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمان. وكان المنتدى جزءاً من الحوار الجاري في سياق التحضير لمؤتمر متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات، المزمع عقده في عام ٢٠١٥. وتناول التحديات الناجمة عن إساءة استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧ - وعُقد مؤتمر برلماني دولي حول موضوع "البرلمانات والأقليات والشعوب الأصلية: المشاركة الفعالة في قضايا السياسة"، في ولاية تشياباس، بالمكسيك، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وتم تنظيم المؤتمر بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرلمان المكسيك، وحكومة ولاية تشياباس، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والخبير المستقل المعني بقضايا الأقليات، والفريق الدولي لحقوق الأقليات. واحتتم المؤتمر باعتماد بيان ولاية تشياباس الذي يهدف إلى وقف التمييز وتمكين الأقليات والشعوب الأصلية من المشاركة الفعلية في صنع القرار.

٨ - ونشر الاتحاد بالتعاون مع البرنامج الإنمائي عدداً من الدراسات المتعلقة بحقوق الأقليات والشعوب الأصلية من بينها: "تمثيل الأقليات والشعوب الأصلية في البرلمان: نظرة شاملة"، و "التنوع في البرلمان: الإصغاء إلى أصوات الأقليات والشعوب الأصلية"، و "دراسات حالات فردية عن تمثيل الشعوب الأصلية والأقليات في البرلمان".

٩ - وبالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، عقد الاتحاد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ حلقة دراسية بعنوان "تنفيذ العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: ما دور البرلمانات في ذلك؟" وسعت الحلقة الدراسية إلى إطلاع البرلمانيين على الحقوق المنصوص عليها في العهدين الدوليين، وأسلوب عمل لجان الرصد التابعة للأمم المتحدة، والمساهمة التي يمكن أن تقدمها البرلمانات في عمل تلك اللجان. وتطرقت الحلقة الدراسية أيضاً إلى نطاق الحق في حرية التعبير والحق في العمل في عالم معولم والآثار العملية المترتبة عليهما.

١٠ - ونظم الاتحاد واليونيسيف حلقة دراسية إقليمية شارك فيها أعضاء برلمانات دول وسط أوروبا وشرقها بشأن موضوع "جعل حقوق الأطفال الأكثر ضعفاً حقيقة ماثلة". واستضافت الحلقة الدراسية الجمعية الوطنية لأرمينيا في يريفان، في حزيران/يونيه ٢٠١١،

وأسهمت بمقدمة عن النظام الدولي لحقوق الطفل وطرائق تطبيقه في المنطقة. ووقع التركيز بشكل خاص على تعنيف الأطفال.

١١ - وشارك الاتحاد في الاجتماع الثاني عشر بين لجان هيئات معاهدات حقوق الإنسان المنعقد في جنيف، في حزيران/يونيه ٢٠١١. وكان الغرض من الاجتماع أن تقوم اللجان باعتماد نهج منسق بهدف تعزيز فعالية هيئات المعاهدات. وعرض الاتحاد لمحة عامة عن المساعدات التي يقدمها لأعضائه بتعزيز قدراتهم في مجال النهوض بحقوق الإنسان بالمشاركة المباشرة في أعمال مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

١٢ - وانخرطت رئيسة مجلس حقوق الإنسان، وبمجموعة مختارة من الدول الأعضاء في مناقشات غير رسمية حول أنسب الطرق لتعزيز دور البرلمان في المجلس، ولا سيما في مجال الاستعراض الدوري الشامل لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان. والتأم اجتماع مشترك في هذا الشأن، في جنيف، في ٩ آذار/مارس ٢٠١٢. بمناسبة انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس.

ثانياً - المساواة بين الجنسين

١٣ - ألفت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة كلمة في الاجتماعات البرلمانية السنوية بمناسبة انعقاد دورتي عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ للجنة وضع المرأة. وألقت كذلك الكلمة الرئيسية في الجمعية ١٢٤ للاتحاد البرلماني الدولي في مدينة بنما. وعقب الاجتماع، أنشئت آلية لعقد مشاورات منتظمة بين الاتحاد وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتحديد فرص العمل المشترك والمضي بها قدماً.

١٤ - ونُشرت في الربع الثاني من عام ٢٠١٢ طبعة عام ٢٠١٢ للخارطة العالمية لمشاركة المرأة في السياسة التي تصدر عن الاتحاد والأمم المتحدة وتقدم بيانات قطرية عن تمثيل النساء في البرلمانات وفي المكاتب التنفيذية. وتبرز الخارطة التقدم الذي أحرزته المرأة في المشاركة في البرلمانات الوطنية. وأصدر الاتحاد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - مبادرة تنمية البرلمانات في المنطقة العربية، تقريراً عن البرلمانات التي تراعي الاعتبارات الجنسانية في الدول العربية.

١٥ - ونظم الاتحاد، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، اجتماعاً ليوم واحد للبرلمانيين المشاركين في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة في شباط/فبراير ٢٠١٢. وكان موضوع الاجتماع "تمكين المرأة الريفية: ما هو دور البرلمانات؟"، مع التركيز على وضع استراتيجيات لتمكين المرأة الريفية، بما في ذلك من منظور مشاركتها السياسية. وعُرضت

نتائج الاجتماع البرلماني في جلسة عامة للجنة. وفي أثناء الأسبوع نفسه، صدر بمقر الأمم المتحدة في نيويورك منشور المرأة في السياسية: عام ٢٠١٢ المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد.

١٦ - والتأم الاجتماع البرلماني السنوي المعقود بمناسبة الدورة الخامسة والخمسين للجنة وضع المرأة في شباط/فبراير ٢٠١١، بمشاركة برلمانيين عكفوا على دراسة "دور البرلمانات في تعزيز فرص حصول النساء والفتيات على التعليم والتدريب والعلوم والتكنولوجيا ومشاركتهن في ذلك". وأثناء الأسبوع نفسه، نظم الاتحاد اجتماعاً مشتركاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن العنف السياسي ضد النساء واجتماعاً ثانياً مستقلاً عن دور البرلمانات في تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بتخفيض معدل وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات.

١٧ - وقدم الاتحاد في الدورة التاسعة والأربعين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في تموز/يوليه ٢٠١١ تقريراً عن أنشطته ومشاركته البرلمانية في عملية الإبلاغ عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتشمل المساعدة التقنية الحديثة التي قدمها الاتحاد للبرلمانات بشأن المساواة بين الجنسين، مواصلة المشاورات مع برلمانات بوركينافاسو وتوغو ورواندا والكاميرون ومالي لدعم الإصلاح البرلماني، بما في ذلك في مجال مكافحة تعنيف النساء. وأبلغت أربعة من البلدان الثمانية التي كانت قيد استعراض اللجنة في دورتها التاسعة والأربعين عن نوع من المشاركة البرلمانية في عملية الاستعراض الوطنية.

١٨ - وعقد الاتحاد، بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان، حلقة دراسية حول موضوع التشريع لحقوق المرأة، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وركزت الحلقة الدراسية على تعريف التمييز، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في العملية التشريعية، ومراقبة إنفاذ القوانين. وتناولت أيضاً دور البرلمانات في تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما سبل ووسائل تعزيز التعاون بين اللجنة والبرلمانات الوطنية والاتحاد.

١٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١١، نظم الاتحاد وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والحكومة المصرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الدولي للديمقراطية وشبكة المعارف الدولية للنساء العاملات في ميدان السياسة والمعهد السويدي بالإسكندرية، مائدة مستديرة في القاهرة بعنوان "مسارات المرأة في التحولات الديمقراطية: تبادل الخبرات والدروس المستفادة دولياً". وبحث المائدة المستديرة المسارات نحو التحول الديمقراطي، والحكم الرشيد والمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. ودارت مناقشات بشأن قانون الانتخابات وتمثيل المرأة.

٢٠ - وفي أيار/مايو ٢٠١١، عقد الاتحاد ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن ومجلس النواب الأردني دورة للبرلمانيين الأردنيين بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. وركز الحدث على الإنجازات المتحققة في الأردن في مجال تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتحديات التي ما زالت قائمة في هذا الصدد.

ثالثاً - التنمية المستدامة

٢١ - شارك الاتحاد، بالتعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، في الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً، المعقود في إسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١. وقدم الاتحاد، بوصفه منسق المسار البرلماني من المؤتمر، معلومات أُدمجت في الوثيقة الختامية للمؤتمر، وشارك في تنظيم المنتدى البرلماني عشية انعقاد المؤتمر، إلى جانب الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا.

٢٢ - ونتيجة لذلك، شملت الوثيقة الختامية للمؤتمر، وهي برنامج عمل إسطنبول، التزامات جديدة ومهمة بشأن الدور الذي تضطلع به البرلمانات. وبدأ الاتحاد والمكتب مشروعاً مشتركاً للمتابعة، كما انطلقت عملية جمع التبرعات لتمويل المشروع. ويتم إعداد مقترح مشروع مشترك مع المكتب للمساعدة على تنفيذ الالتزامات الجديدة لأقل البلدان نمواً في العقد المقبل. وكخطوة أولى نحو تنفيذ برنامج عمل إسطنبول من خلال البرلمانات، عقد الاتحاد والمكتب حلقة دراسية وطنية أولى في كمبوديا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٢٣ - وعُقدت الندوة الرفيعة المستوى الأولى إعداداً لمنتدى التعاون الإنمائي لعام ٢٠١٢ في مالي في أيار/مايو. وساهم الاتحاد مساهمة مهمة في جدول أعمال الاجتماع وساعد في تيسير مشاركة البرلمانيين بوصفهم من المجموعات الرئيسية المعنية. وعُقدت الندوة الثانية في لكسمبورغ في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، وركزت على الدور التحفيزي الذي تضطلع به المعونة. وساعد كلا الاجتماعين أيضاً على تعزيز البعد البرلماني في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة المعقود في بوسان، في جمهورية كوريا، حيث نُظِم أيضاً منتدى برلماني دام يوماً واحداً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

٢٤ - وعُقدت جلسة الاستماع البرلمانية في الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ تحت عنوان "نحو الانتعاش الاقتصادي: إعادة النظر في التنمية وإعادة تنظيم الحوكمة العالمية" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وحضر هذا الحدث نحو ١٦٠ عضواً برلمانياً، فضلاً عن مسؤولين من الأمم المتحدة، وسفراء، وخبراء من المجتمع المدني، وبحثوا أوجه الاختلال الهيكلي في الاقتصاد

العالمي، وإصلاح النظام المالي الدولي، وإعادة التفكير في التنمية المستدامة ضمن الإطار العالمي الحالي، والعلاقة بين الأمم المتحدة ومجموعة العشرين في مجال الحوكمة الاقتصادية العالمية.

٢٥ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١١، قرر المشاركون في الدورة التنفيذية الثالثة والخمسين لمجلس التجارة والتنمية، وهو هيئة إدارة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، موازنة طرائق التعاون بين المؤتمر والاتحاد مع ممارسات الجمعية العامة، وبالتالي منح الاتحاد مركز المراقب.

٢٦ - وعقد الاتحاد اجتماعين للبرلمانيين بالاقتران مع الدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودتين في كانكون، في المكسيك، ثم في ديربان، في جنوب أفريقيا. ونُظم الاجتماعان بالاشتراك مع برلماني المكسيك وجنوب أفريقيا. وتعاون مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المكسيك تعاوناً وثيقاً مع الاتحاد لإعداد الاجتماع المعقود في كانكون. وفي كلا الاجتماعين، وُجّه إعلان برلماني للاجتماعات الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة.

٢٧ - وعقدت الدورة السنوية للمؤتمر البرلماني لعام ٢٠١١ بشأن منظمة التجارة العالمية في جنيف في آذار/مارس ٢٠١١. ولأول مرة على الإطلاق، عُقدت الدورة في مقر هذه المنظمة ونُظمت بدعم منها. ويمثل المؤتمر أداةً فريدةً لإجراء التمحيص البرلماني لسياسات التجارة الدولية، وهو جهد مشترك بين الاتحاد والبرلمان الأوروبي. ويشكل المؤتمر، بحكم الواقع، البعد البرلماني لمنظمة التجارة العالمية.

٢٨ - ونظم الاتحاد والبرلمان الأوروبي حلقة نقاش برلمانية معنونة ”الاتجار بالموارد الطبيعية: أنقمة هو أم نعمة؟ منظور برلماني“، باعتبارها جزءاً من المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية المعقود في جنيف في الفترة من ١٩ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وقد لفت هذا الحدث الانتباه إلى الجوانب السياسية والاقتصادية والبيئية لاستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها، بوصفها إحدى ركائز التجارة العالمية. وقد ساهمت استنتاجات هذه الحلقة في بلورة برنامج العمل الأوسع نطاقاً لتعزيز المشاركة البرلمانية في مفاوضات التجارة الدولية التي تقودها منظمة التجارة العالمية.

٢٩ - وعقدت في مقر الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١١ جلسة إحاطة برلمانية نظمها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بمناسبة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالاستعراض الشامل للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشارك حوالي ٨٠ عضواً برلمانياً في المناقشات التي ركزت على القوانين التمييزية التي تعوق استفادة الأشخاص الأكثر عرضة للخطر استفادة تامة من الوقاية والعلاج. وأقرت الوثيقة

الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بأهمية دور البرلمان في وضع الإطار التشريعي للتصدي الفعال لهذا الداء وفيروسه^(أ).

٣٠ - وانضم الاتحاد إلى الفريق الاستشاري الدولي المعني باستفاداة الجميع من الخدمات، الذي يقوده برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيوجه الفريق الاستشاري رؤية عالمية تتعلق بالاستنتاجات القطرية والإقليمية التي تمخضت عنها عملية استعراض استفاداة الجميع من الخدمات للفترة ٢٠١٠/٢٠١١. وسيقدم الفريق "بياناً قيادياً" يعكس الأولويات العالمية التي تم تحديدها، ويرسم معالم الطريق إلى الأمام لرفع مستوى الاستجابة الوطنية الشاملة في مجال الإيدز في أفق عام ٢٠١٥، سعياً إلى تحقيق استفاداة الجميع من الخدمات المقدمة فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية، وقايةً وعلاجاً ورعايةً ودعمًا.

٣١ - وقدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الدعم لأنشطة موازية خلال دورات جمعية الاتحاد لزيادة وعي الأعضاء البرلمانيين بدور البرلمان في مكافحة هذا الداء. وقدم البرنامج وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً إسهامات في عمل الفريق الاستشاري التابع للاتحاد البرلماني الدولي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأبرم اتفاق لتمويل البرامج مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في ما يتعلق بالأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية، يشمل نشر سلسلة من "الإحاطات للبرلمانيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز".

٣٢ - وواصل الاتحاد تقديم الدعم لمشاورات اللجنة العالمية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية والقانون من خلال كفالة إشراك أعضاء البرلمان المنتمين إلى مختلف المناطق. ويعكس تقرير اللجنة العديد من إسهاماتهم.

٣٣ - وعقد الاتحاد واليونيسيف حلقة عمل إقليمية بشأن "الأطفال والإيدز: تدابير الحماية الاجتماعية، دور البرلمان" في ويندهوك، في ناميبيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وبحث المشاركون في حلقة العمل الحاجة إلى وضع آليات برلمانية والاستفادة من الممارسات الجيدة لبلورة استجابة شاملة لاحتياجات الأطفال المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٣٤ - وفي إطار الحملة العالمية لتحقيق الأهداف المتصلة بالصحة من الأهداف الإنمائية للألفية، ودعماً للاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل التي أعلنتها الأمين العام، أعلن الاتحاد عن التزامه بالاستراتيجية العالمية في تموز/يوليه ٢٠١١. ويشمل هذا الالتزام حشد الدعم للاستراتيجية العالمية في الأوساط البرلمانية العالمية، فضلاً عن تقديم مساعدة محددة الأهداف

(أ) انظر A/65/L.77.

للبرلمانات، سعياً إلى تعزيز وظائفها التشريعية والرقابية في مجال صحة الأم والطفل. وهذا ما تم في كينيا وأوغندا، حيث نُظمت معتكفات برلمانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٣٥ - وفي فترة سابقة من ذلك العام، وعلى هامش الدورة ١٢٤ لجمعية الاتحاد المعقودة في مدينة بنما، نظم الاتحاد، بالتعاون مع حملة "كل امرأة، كل طفل"، والشراكة المعنية بصحة الأم والوليد والطفل، اجتماع مائدة مستديرة معنوناً "البرلمانيون يأخذون زمام المبادرة في مجال صحة الأم والوليد والطفل". وشدد المشاركون على الأمور المتعين على البرلمانات القيام بها في مجالات الإصلاح التشريعي، وإعداد الميزانيات ومراقبتها، والدعوة والرقابة، وتسهيل الضوء على القضايا والتحديات التي ينبغي مواجهتها لإنجاح جهود تعزيز صحة المرأة والطفل.

رابعا - السلام والأمن الدوليان

٣٦ - عُقدت جلسة إحاطة برلمانية في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بالتعاون مع رئيس الجمعية العامة بشأن الموضوع الرئيسي للمناقشة الافتتاحية للجمعية العامة بعنوان: "دور الوساطة في تسوية المنازعات بالوسائل السلمية". ووُجّهت الإحاطة لأعضاء البرلمانات المشاركين في الجزء الافتتاحي من الجمعية العامة، الذي كان أيضاً مناسبة لإجراء مناقشات مواضيعية بشأن الأمراض غير المعدية، وسلامة الطاقة النووية، والتصحر، والعنصرية.

٣٧ - وواصلت لجنة بناء السلام العمل مع الاتحاد ومع برلمانات البلدان الواردة حالياً في جدول أعمال اللجنة، وبخاصة برلمانات جمهورية أفريقيا الوسطى وبوروندي وسيراليون. وارتكازا على عمليات لتقييم الاحتياجات أجريت في هذه البرلمانات، تم تنفيذ سلسلة من مشاريع المساعدة التقنية وبناء القدرات، في حين ما زالت مشاريع أخرى تنتظر توفير التمويل اللازم لها.

٣٨ - وبناء على قرار الاتحاد الصادر عام ٢٠٠٩ بشأن "دور البرلمانات في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشاره"، واصل الاتحاد جهوده لدعم خطة الأمين العام المكونة من خمس نقاط من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية. وقد شملت تلك الجهود تنظيم سلسلة من اجتماعات المائدة المستديرة وحلقات النقاش في سياق دورات الجمعية السنوية للاتحاد، فضلاً عن نشر "دليل البرلمانيين في مجال نزع السلاح النووي ومنع انتشاره" في عام ٢٠١٢.

٣٩ - وقد بدأت مشاورات في مستهل عام ٢٠١٢ بين الاتحاد والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، من أجل اتخاذ مبادرات مشتركة لتعزيز القدرة القانونية والمؤسسية للدول الأعضاء في مجال مكافحة الأنشطة الإرهابية.